الأمم المتحدة

A/AC.109/2011/15

الجمعية العامة

Distr.: General
11 March 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٣

ثالثا – المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها ٦

رابعا – المسائل المتعلقة بالأراضي ٧

خامسا – الميزانية ٨

سادسا – الاقتصاد ٩

ألف – لمحة عامة ٩

بـاء – السياحة ٩

جيم – النقل والاتصالات ١٠

دال – شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة ١٠

240311 240311 11-25986 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هـاء – الزراعة ومصائد الأسماك ١٠
سابعا – الأحوال الاجتماعية ١١
ألف – العمل ١١
بـاء – التعليم ١٢
جيم – الرعاية الصحية ١٢
دال – الهجرة ١٣
ثامنا – البيئة ١٣
تاسعا – العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية ١٣
عاشرا – مركز الإقليم في المستقبل ١٤
ألف – موقف حكومة الإقليم ١٤
بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٤
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٤

أولا – لمحة عامة

١ – جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وتقع في أقصى جنوب جزر ماريانا في المحيط الهادئ، وهي أكبر تلك الجزر، على بعد نحو ٢ ٢٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من طوكيو و ٠٠٠ ٦ كيلومتر إلى الغرب – الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة مساحتها تناهز ٥٤٠ كيلومترا مربعا، وتضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريبا. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية جبلية. وميناء أبرا هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ. وعاصمة غوام هي هاغاتنيا، المعروفة أيضا باسم أغانا.

٢ – وعندما جاءت أولى الإرساليات الإسبانية إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، لم يكن يسكنها سوى شعب الشامورو الأصلي، الذي يُعتقد أنه ينحدر من أصل ملايو – بولينيزي. ويشكِّل شعب الشامورو حاليا ما ينيف على ثلث السكان، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة، التي تطورت لتصبح مجتمعا متعدد الأعراق. وتفيد قاعدة البيانات الدولية لمكتب تعداد السكان بالولايات المتحدة بأن عدد سكان غوام في عام ٢٠٠٩ يقدر بـ ٠٠٠ ١٧٨ نسمة. ومن المتوقع، أن يستمر عدد سكان الإقليم في الزيادة، مع التعزيز المرتقب للقوات العسكرية (انظر الفقرة ١٦ أدناه)، عن طريق الهجرة في المقام الأول. وأظهرت نتائج التعداد الذي أجري عام ٢٠٠٠، أن التشكيل العرقي للسكان يضم ٣٧,١ في المائة من الشامورو، و ٢٦,٣ في المائة من ذوي الأصول الفلبينية، و ١١,٣ في المائة من المنحدرين من جزر أخرى بالمحيط الهادئ، و ٦,٩ في المائة من البيض، و ٦,٣ في المائة من الآسيويين الآخرين، و ٢,٣ في المائة من المنحدرين من أصول عرقية أخرى، و ٩,٨ في المائة من أصول مختلطة. واللغة الإنكليزية ولغة الشامورو هما اللغتان الرسميتان. وينتمي معظم السكان (٨٥ في المائة) إلى طائفة الروم الكاثوليك، كما أن طوائف مسيحية أخرى ممثلة بين السكان.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٣ – كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠ عندما سن كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليما ''منظما''. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم ''غير مدمج''، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. وغوام، بوصفها إقليما غير مدمج، ملك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءا منها.

٤ - ولغوام حكومة منتخبة محلياً تتألف من فروع مستقلة، هي الفرع التنفيذي والتشريعي والقضائي. ويسري حق الاقتراع العام فيما يتعلق بالانتخابات على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر ١٨ عاماً فأكثر، المقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين لولاية الولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبه. وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريرا سنويا إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ تلك الهيئة بآرائه، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أُعلن إدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكما جديدا لغوام.

٥ - وينتخب الشعب أيضا ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. ويوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما فرعان محليان لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فاز الديمقراطيون بعشرة مقاعد مقابل خمسة مقاعد للجمهوريين.

٦ - ولغوام، منذ عام ١٩٧٢، مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، يجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته سنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، ويحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له حق التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ترشحت مادلين بوردالو، وهي ديمقراطية، دون أن يكون لها منافس، وأدت اليمين في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لولاية رابعة كمندوبة لغوام في الكونغرس.

٧ - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعيِّنه رئيس

الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلا للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لفترة أربع سنوات. ويعد المدعي العام المسؤول القانوني الأول في حكومة غوام، وهو مخول سلطة الادعاء العام.

٨ - وفي عام ٢٠٠٤، أُنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستئنافي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعليا هيئة قضائية محلية موحَّدة.

٩ - وشهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير الوضع السياسي للجزيرة. ففي استفتاء أجري عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، والشروع في نفس الوقت في إجراء مفاوضات لتحسين وضع الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بأغلبية خمسة مقابل واحد، وذلك على أساس أنه ينبغي حل مسألة الوضع السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى. وأجري استفتاء آخر عام ١٩٨٢، اختار فيه ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على وضع الكومنولث مع الولايات المتحدة.

١٠ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٤، من وضع مشروع لقانون الكومنولث في عام ١٩٨٦، عرض بعد حملة للتوعية العامة للتصويت عليه مادة تلو الأخرى في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧). ووافق المشاركون في التصويت على المقترحات الأساسية، لكنهم رفضوا المادتين اللتين تخولان حكومة غوام تقييد الهجرة ومنح شعب الشامورو الأصلي الحق في أن يقرر الوضع السياسي للإقليم في المستقبل. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تمت الموافقة على هذين الحكمين المعلقين بعد تعديلهما وإعادة صياغتهما. ويرد موجز للنقاط الرئيسية التي يتضمنها مشروع قانون الكومنولث في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

١١ - ولكن المناقشات التي تلت ذلك في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة بشأن اتفاق الكومنولث لم تتوصل إلى حل للمسألة. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب القانون العام رقم ٢٣-١٤٧ لغوام لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل إعمال وممارسة حق شعب الشامورو في تقرير المصير، وهي مسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل بين أفراد شعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالاتساق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات وضع شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقا للمعايير الدولية.

١٢ - وكما ورد في تقارير سابقة، ففي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين إقامة دولة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألاّ يكون الاستفتاء ملزما، وإنما يحدد مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الوضع السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء جديد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّع الرئيس باراك أوباما مشروع القانون H.R. 3940 ليتحول بذلك إلى قانون. ويوضح هذا القانون سلطة وزير الداخلية وواجبه في توفير تمويل من الحكومة الاتحادية للتوعية بالوضع السياسي لغوام. ومن شأن ذلك أن يساعد على إطلاع شعب غوام على الخيارات السياسية المتاحة له دستوريا.

ثالثا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٣ - خلال دورة حزيران/يونيه ٢٠١٠ للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ودورة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، تحدث ١١ متكلما من أصحاب الالتماسات عن الآثار الخطيرة التي قد تترتب على مواصلة العسكرة المفرطة لغوام، بما في ذلك إعاقتها مباشرة لحق شعب الشامورو في تقرير مصيره، وإثقال كاهل البنية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم بالضرائب، وآثارها على البيئة، بل وحتى على أسباب معيشة السكان الأصليين. ودعا بعضهم الأمم المتحدة إلى تمويل دراسة عن هذه الآثار، وأدانوا العسكرة المفرطة باعتبارها عملية ضارة بحقوق الإنسان غير قابلة للتصرف الواجبة لشعب الشامورو (انظر A/C.4/65/SR.3).

١٤ - وكما ورد في تقارير سابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ إعادة تنظيم قدرات سلاح بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، بنقل أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة من أوكيناوا باليابان إلى غوام. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ستسفر عملية النقل هذه، التي تفوق تكلفتها ١٠ بلايين دولار، عن قدوم ٨ ٦٠٠ من أفراد القوات البحرية و٦٣٠ من أفراد القوات البرية، ونحو ١٠ ٠٠٠ من المعالين، إلى غوام. وستكون هناك أيضا حاجة إلى أكثر من ٣٣ ٠٠٠ عامل أجنبي لبناء الأرصفة ومراسي حاملات الطائرات والطرق والثكنات العسكرية والمنازل.

١٥ - ونظرا للشواغل الرئيسية التي أعرب عنها المسؤولون وممثلو المجتمع المحلي في غوام فيما يتعلق بأثر تعزيز القوات العسكرية على الإقليم، قامت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، بإجراء دراسة بشأن هذه المسألة. وأوضحت الدراسة أن التوسع العسكري سيشكّل ضغطا على القدرات المحدودة للجزيرة على مستوى البنية التحتية والرعاية الصحية والبيئة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ ، ذكرت وكالة حماية البيئة التابعة للإقليم أن عملية تعزيز القوات العسكرية قد تؤدي إلى نقص في المياه في جميع أنحاء الجزيرة، وسيتضرر من ذلك السكان ذوو الدخل المنخفض أكثر من غيرهم، علما بأن هؤلاء يعانون أصلا من نقص في الخدمات الطبية المتاحة لهم. وأوضحت الدراسة أيضا أن هذه العملية ستزيد العبء على نظم معالجة مياه الصرف الصحي، وهو ما قد تكون له آثار سلبية كبيرة على الصحة العامة.

١٦ - وتعود أساسا معارضة التوسع العسكري إلى القلق بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية على الإقليم. فمن المرجح أن تقابَل المنافع الاقتصادية المتوقع أن تنتج عن تعزيز القوات العسكرية بارتفاع معدل التضخم، وزيادة الازدحام، وزيادة الضغوط على البُنى التحتية العتيقة.

١٧ - ونظرا لما سبق ذكره، من المرجح أن يتأخر تنفيذ عملية إعادة الانتشار العسكري إلى عام ٢٠١٦ تقريبا. وقد خصصت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة، لعام ٢٠١١، مبلغا قدره ٢٤٦ مليون دولار لبرنامج بناء المنشآت العسكرية في غوام، ليصل مجموع الموارد المخصصة لهذا الغرض إلى ما ينيف على ٦٠٩ ملايين دولار. وحتى الآن، فإن ما قدمته وزارة الدفاع فعليا أو تعاقدت بشأنه أو التزمت به بشكل من الأشكال لا يمثل إلا جزءا بسيطا من مبلغ كلي قدره ٦٠٩,٧ ملايين دولار مأذون به لتعزيز القوة العسكرية في غوام للسنتين الماليتين ٢٠٠٨ و ٢٠١١، بالإضافة إلى مبلغ ٩١٧,٨ مليون دولار المخصص فعليا من قِبل حكومة اليابان.

رابعا - المسائل المتعلقة بالأراضي

١٨ - ما زالت مسألة استخدام الأراضي وملكيتها تمثل أحد الشواغل الكبرى في غوام. وتنطوي هذه المسألة على اعتبارين رئيسيين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة، أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع بالولايات المتحدة؛ وإعادة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. غير أنه بالنظر إلى التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، فإن وزارة الدفاع مهتمة بحيازة ما لا يقل عن ٢٠٠ ٢ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. ومن أصل ٠٠٠ ١٤٧ فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تمتلك وزارة الدفاع حاليا ٠٠٠ ٤٠ فدان، أي ٢٧,٢١ في المائة من الكتلة الأرضية للجزيرة.

١٩ - وتفيد التقارير بأن المحادثات بين وزارة الدفاع وغوام بشأن استخدام أراضي الأسلاف لإنشاء حقل رماية للقوات البحرية وصلت طريقا مسدودا. فلم يفلح الجيش في الحصول على الدعم الذي يحتاجه من حكومة غوام لإنشاء حقول رماية بالذخيرة الحية للقوات البحرية على أرض الأسلاف التابعة لشعب الشامورو في قرية باغات، وهو موقع أثري مدرج في السجلات الاتحادية، وله مغزى عميق في نفوس عدد كبير من سكان الجزيرة.

٢٠ - وكما ورد في تقارير سابقة، حصَّلت لجنة أراضي الأسلاف في غوام ما يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من الإيجارات والتراخيص لتعويض ملاك الأراضي الأصليين الذين لن يستعيدوا أرضهم أبدا. غير أنه ليس من الواضح متى ستدفع تلك الأموال أو كم عدد الأشخاص الذين ستدفع لهم. ولملاك الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم الحق في رفض بيع أي من أراضيهم لأغراض عسكرية. أما فيما يخص الأراضي العامة، فتحتاج تلك الطلبات إلى موافقة الهيئة التشريعية في غوام.

خامسا - الميزانية

٢١ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، وتخصص المنح عموما لقطاعات معيّنة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. ووفقا للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ضرائب الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية؛ ولكن الهيئة التشريعية يمكنها إبطال النقض الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

٢٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أرسل الحاكم مشروع ميزانية عام ٢٠١١ إلى الهيئة التشريعية لغوام. وتعطي الميزانية أولوية للتعليم والصحة والسلامة العامة. وتتضمن الميزانية أيضا تدابير لتخفيض العجز وتوفر تمويلا جزئيا لزيادات مرتبات موظفي حكومة غوام. ومن المتوقع في ميزانية عام ٢٠١١ أن تبلغ الإيرادات ٦٠٠ ٨١١ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨ في المائة عن مستويات الميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٠.

٢٣ - وتتألف الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١١ من ٢٤٦ مليون دولار (٣٤ في المائة) للتعليم؛ و ١٠١,٦ مليون دولار (١٤ في المائة) للصحة؛ و ١٠٧,٩ مليون دولار (١٥ في المائة) للسلامة العامة. ويخصص باقي الميزانية المقترحة لوكالات أخرى ولأغراض أخرى، من بينها ٩ في المائة لخدمة الديون، و ٢ في المائة لتخفيض العجز، و ٢ في المائة لتنفيذ نتائج دراسة للأجور على نطاق الحكومة.

سادسا – الاقتصاد

ألف – لمحة عامة

٢٤ – ما زال اقتصاد غوام يعتمد على دعامتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. بيد أن الإقليم ما فتئ يحاول تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والأسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات غوام، وتشمل المنتجات النفطية وخردة الحديد والفولاذ والسيارات والتبغ والسيجار وغير ذلك. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

٢٥ – ومن المتوقع أن يصبح التوسع العسكري المرتقب المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، إذ يتوقع أن يدر على اقتصاد غوام مبلغا قدره ١,٥ بليون دولار في السنة حال ابتداء العملية. وفي عام ٢٠١٠، أقر الحاكم آنذاك بالمنافع الاقتصادية لتعزيز القوات العسكرية، بينما شدّد أيضا على أن هذه العملية ستؤثر على بيئة الإقليم وتطرح تحديات مالية واجتماعية وثقافية. وأهاب بحكومة الولايات المتحدة أن تكفل تحقيق التوازن المطلوب. وشدّد كذلك على أن تمديد الإطار الزمني لأعمال البناء إلى ما بعد عام ٢٠١٤ من شأنه أن يخفف الأثر العام على الجزيرة. ويرى أن تطبيق مفهومي الإدارة التكيفية والحد من تدفق القوات من شأنه أن يشكل أحد سبل مواجهة هذه التحديات، ذلك أن الإقليم لديه موارد مالية محدودة ويفتقر إلى القدرة على استيعاب أثر ٢٠ عاما من النمو في فترة زمنية مدتها خمس سنوات.

باء – السياحة

٢٦ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعلن مكتب الزوار في غوام أن عدد السياح الوافدين شهد زيادة طفيفة مقارنة بإحصاءات عام ٢٠٠٩. فقد زاد عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة ٣ في المائة للمرة الأولى منذ عدة سنوات، وأغلب هؤلاء قدموا من اليابان وجمهورية كوريا. وما فتئ مكتب الزوار في غوام يروّج في الآونة الأخيرة للجوانب الثقافية للجزيرة لجذب مزيد من السياح، وذلك بسبل شتى منها ترتيب زيارات إلى القرى المحلية.

جيم – النقل والاتصالات

٢٧ – يتألف الهيكل الأساسي الحالي للنقل في غوام من مطار تجاري وآخر عسكري، ونحو ١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق (جميعها تقريبا مرصوفة)، وميناء واحد معفى من الرسوم الجمركية. ومطار غوام الدولي أحدث مطار في غرب المحيط الهادئ.

٢٨ – وتدير مرافقَ الميناء التجارية في مرفأ أبرا هيئةُ الموانئ في غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام. والميناء هو نقطة دخول ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أبرمت هيئة الميناء اتفاقا مدته ٥ سنوات مع كل من شركتي ماتسون (Matson) وشركة خطوط هورايزن (Horizon Lines) يمنحهما حقا غير حصري لاستخدام قضبان الميناء لإرساء وتركيب واستخدام وصيانة ثلاث روافع مجددة من ميناء لوس أنجلوس. وقد جري حديثا تركيب الروافع وتعديلها لتحسين إنتاجيتها وقدراتها على المناولة.

٢٩ – وما زالت غوام تمثل مركزا رئيسيا للاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ. ولدى غوام شبكة هاتفية رقمية حديثة، تشمل خدمات الهاتف المحمول، والاستخدام المحلي للإنترنت. وهذه الشبكة مدمجة في مرافق الولايات المتحدة لأغراض الاتصال المباشر، بما في ذلك استعمال أرقام الهواتف المجانية التي تبدأ بالرقم ٨٠٠.

دال – شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٣٠ – توفر هيئة غوام للمياه نحو ثلاثة أرباع إمدادات الإقليم بالمياه. وتتكون مصادر المياه الحكومية من مياه جوفية وأخرى سطحية (نهر أوغوم). أما بقية الإمدادات، فتوفرها منشآت السلاح الجوي وسلاح البحرية الموجودة في غوام. ومصدر مياه سلاح البحرية هو خزان مياه سطحية (بحيرة فينا) في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

٣١ – وترد في الفرع الثالث أعلاه معلومات إضافية عن أثر التعزيز المرتقب للقوات العسكرية على شبكتي المياه والصرف الصحي الهشّتين.

هاء – الزراعة ومصائد الأسماك

٣٢ – يتسم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بقدر كبير نسبياً من التطور؛ حيث تتم زراعة الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر، وتجرى تربية الماشية، ولا سيما الدواجن. وتتولى إدارة الزراعة في غوام تنمية الزراعة والموارد الطبيعية في الإقليم

وحمايتها. وتعنى مختلف شُعب الإدارة بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراجة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية.

٣٣ - وفي اجتماع عُقد في هاواي عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تستقصي وزارة الدفاع بالولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية أثر التعزيز الجاري للقوات العسكرية على مجتمعات الصيد المحلية، وأن تعالج ذلك الأثر، وأن تضع خطة لتخفيف أضراره والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء من إجراءات المتابعة.

سابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٣٤ - أظهرت الإحصاءات الأولية لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أن مجموع عدد الوظائف المتاحة في غوام زاد بـ ١ ٣٥٠ وظيفة، أي بنسبة ٢,٢ في المائة. وفي نفس الوقت، تباطأ معدل النمو؛ ففي الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٠، زاد مجموع فرص العمل بأقل من ١ في المائة، معظمها في قطاع السياحة. وفي القطاع الخاص، زاد عدد الوظائف المتاحة بـ ١ ١٢٠ وظيفة، مع انخفاض طفيف في فرص العمل في قطاع البناء، وهو ما يشير إلى أن عملية تعزيز القوات العسكرية لم تؤثر بعد في هذا القطاع. وأعرب مسؤولو الإقليم ومنظمات محلية غير حكومية عن قلقهم من أن توفير اليد العاملة قد يطرح مشكلة أثناء مرحلة البناء، وهي مشكلة ستزداد حدة بعد انتهاء هذه المرحلة، لأن العمال المؤقتين من خارج الجزيرة قد لا يغادرونها، مسببين بذلك زيادة في حجم القوة العاملة وانخفاضا في الأجور.

٣٥ - وزاد عدد الوظائف المتاحة في الفنادق وجميع الخدمات الأخرى بـ ١١٠ و ٢١٠ وظيفة على التوالي. وزاد عدد الوظائف المتاحة على مستوى الحكومة الاتحادية بـ ٤٠ وظيفة، في حين زاد عدد تلك المتاحة على مستوى حكومة غوام بـ ١٥٠ وظيفة. وزاد متوسط الأجور في الساعة بـ ٢١ سنتا للساعة الواحدة، من ١٢,١٦ دولارا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١٢,٣٧ دولارا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وعلى مدى نفس الفترة، زاد متوسط الساعات المدفوعة الأجر في الأسبوع من ٣٦,١ إلى ٣٦,٤، وبذلك زاد متوسط الأجور الأسبوعية من ٤٣٩,٥٢ دولارا إلى ٤٥٠,٥٤ دولارا، أي بنسبة ٢,٥ في المائة.

باء – التعليم

٣٦ – يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. وتضطلع إدارة التعليم في غوام بالمسؤولية عن نحو ٣٠ ٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليّتان للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس الروم الكاثوليك والكنائس البروتستانتية.

٣٧ – ويتلقى الإقليم كل عام تمويلات اتحادية بملايين الدولارات لدعم برامج مثل التعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطوّل لوزارة التعليم المعني بأنشطة ما بعد المدرسة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعربت وزارة التعليم بالولايات المتحدة عن قلقها إزاء التأخير في عملية الشراء التي تقوم بها حكومة غوام، وهو ما قد يعرض للخطر ما يناهز ٩٠ مليون دولار من الأموال الاتحادية التي كان من المفترض أن تستخدم لتحسين مباني مدارس غوام وتعزيز قدراتها التكنولوجية.

٣٨ – واتضح أن سبب التأخير هو قوانين المشتريات المحلية التي تقتضي أن يوقّع مكتب النائب العام ومكتب الحاكم على العقود التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ولتخفيف العبء، قام مكتب النائب العام بتكليف مساعدين خاصين للنائب العام بهذه المهمة.

٣٩ – وأشار أصحاب الالتماسات من غوام، في مداخلاتهم أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في دورتها المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٠، واللجنة الرابعة في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إلى أن التوسع العسكري قد تنتج عنه زيادة في عدد الطلاب في الإقليم تصل إلى ٨ ٠٠٠ طالب جديد، وهو ما يتطلب توفير أكثر من ٥٠٠ مدرّس إضافي. وقال أصحاب الالتماسات إن ذلك يأتي في وقت تحاول فيه وزارة التعليم في غوام جاهدة ملء ٣٠٠ وظيفة شاغرة في السنة.

جيم – الرعاية الصحية

٤٠ – يبلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام نحو ٧٥ سنة للذكور و ٨١ سنة للإناث. ومستشفى غوام التذكاري هو المستشفى المدني الوحيد في الإقليم. وهو ملك للحكومة، وبه ١٥٨ سريرا مرخصا للرعاية الحرجة، إضافة إلى ٤٠ سريرا في مرفقه التمريضي الخارجي للرعاية الطويلة الأمد. ويوجد بالإقليم مركز صحي للمجتمع المحلي يخدم المنطقة الشمالية. وتقوم إدارة الصحة العامة في غوام بتشغيل نحو اثنتي عشرة عيادة للطب وطب الأسنان. ويقدم مستشفى بحرية الولايات المتحدة العلاج للأفراد العسكريين ومُعاليهم ولقدامى المحاربين.

٤١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، تلقى مكتب الحاكم رسالة من اللجنة المشتركة - ومقرها في الولايات المتحدة - تشعِر حكومة غوام بأن مستشفى غوام التذكاري قد مُنح اعتمادا كاملا. وسيتلقى المستشفى، باعتباره مرفقا طبيا معتمدا، ختم الاعتماد الذهبي الذي يمثل أعلى مستويات الرعاية. وفي إطار اللجنة المشتركة، تخضع جميع مؤسسات الرعاية الصحية، باستثناء المختبرات، لدورة اعتماد مدتها ثلاث سنوات.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٠، حصل مستشفى غوام التذكاري على منحة من الحكومة الاتحادية قدرها ١٨٩ ٤٤٤ دولارا في إطار برنامج تأهب المستشفيات التابع لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة، وهو برنامج مصمم لمساعدة المستشفيات ونظم الرعاية الصحية في البلد على الاستعداد لحالات الإرهاب البيولوجي وغيرها من الحالات الطارئة في مجال الصحة العامة والتصدي لها. وكان من المتوقع أن يستخدم المستشفى هذه الأموال لشراء المعدات اللازمة، التي يمكن استخدامها سواء في العمليات العادية للمستشفى أو في حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة. وتتمثل المشاريع التي يشملها هذا التمويل في تحسين مضخات الإنفاذ، وإصلاح غرف العزل في وحدة التمريض للحالات التي تتطلب مهارات خاصة، وتحسين برمجيات التتبع الآلي لحالة ضحايا الطوارئ.

دال - الهجرة

٤٣ - للاطلاع على المسائل المتصلة بالهجرة، انظر الفرعين الثالث والسابع أعلاه.

ثامنا - البيئة

٤٤ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشُعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئي، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئي، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه.

٤٥ - وما زالت غوام تشهد مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والاختبار النووي الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. ولمزيد من التفاصيل عن أثر التعزيز المقرر للقوات العسكرية على البيئة، انظر الفرع الثالث أعلاه.

تاسعا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٦ - ظلت غوام عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١، وهي عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ ومؤتمر القمة

الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين. ووفقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، أعربت غوام في عام ٢٠٠٩ عن رغبتها في أن يُسمح لها بمزيد من التعامل مع منتدى جزر المحيط الهادئ، وبالحصول على مركز المراقب فيه. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء لمتابعة هذا الطلب.

عاشرا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٤٧ – ترد التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع الثاني أعلاه.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٨ – وجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أوضح فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، وهو موقف اعتُبر ساريا في عام ٢٠١٠ أيضا. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية بالحكومة الاتحادية إنما هو من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة وليس من شؤون لجنة الأربعة والعشرين الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته أيضا إلى أنه ليس للجنة بأي شكل من الأشكال أي سلطة لتغيير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، وليس من ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص أوضاع هذه الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضا أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات التي قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٩ – اتخذت الجمعية العامة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، القرارين ١١٥/٦٥ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أحيل إلى الجمعية العامة (A/65/23)،

والذي نظرت فيه عقب ذلك اللجنة الرابعة (A/65/23). وقد خُصص الجزء السادس من القرار ٦٥/١١٥ باء لغوام. وبموجب فقرات منطوق ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

١ - أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة متابعة الحالة عن كثب في الإقليم بصفة عامة؛

٢ - طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة إليه؛

٣ - طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٤ - طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، وتلاحظ، في الوقت ذاته، الدور الذي يؤديه شعب الشامورو بصفة خاصة في تنمية غوام.